مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - كانون أول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2024.06.24.01

الإعراب
بين الدلالة المعنوية والصناعة النحوية

أ.د هادي أحمد فرحان الشجيري
أستاذ النحو في قسم اللغة العربية/كلية التربية/الجامعة العراقية

مستخلص:

تضمن البحث بيان فكرة الارتباط الوثيق بين المعنى والإعراب، فالمعنى يجلب الإعراب بالنسبة للمتكلم، والإعراب أثر يبين المعنى بالنسبة للسامع، وأن حركات الإعراب وإن كانت من إحداث المتكلم فليس له حرية اختيارها، وإنما هو محكوم بقواعد الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، تلك القواعد التي اجتهد النحاة في استنباطها وتوضيحها لتسهيل تعلم اللغة على من يطلبها، وقد بنوا تلك القواعد على علامات لفظية ظاهرة أو مقدرة مستندة إلى علاقات معنوية بين مفردات التركيب.

وقد تضمن البحث أيضا خطوات نظرية وأخرى عملية تيسر سبل إتقان إعراب المفردات لمحبي العربية والإعراب.

الكلمات المفتاحية: الإعصراب، المعنى، النحو، القواعد، الحركات.

al'iierab
bayn aldilalat almaenawiat walsinaeat alnahwia

Prof. Dr. Hadi Ahmed Farhan Al-Shujairi
Professor of Grammar in the Arabic Language Department/College of Education/Iraqi University

Abstract :

The research included an explanation of the idea of the close connection between meaning and parsing. Meaning brings parsing for the speaker, and parsing is an effect that clarifies the meaning for the listener. Even though parsing movements are created by the speaker, he does not have the freedom to choose them, but rather he is governed by the rules of the linguistic group to which he belongs, those rules that he worked hard to achieve. Grammarians devised and clarified them to facilitate learning the language for those who asked for it. They built these rules on apparent or estimated verbal signs based on moral relationships between the vocabulary of the structure.

key words: Parsing, meaning, grammar, grammar, movements.

المقدمة

الحمد لله الذي خصنا بالبيان، والصلاة والسلام على نبينا رسول الهدى والإيمان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

نشكو ويشكو لنا غيرنا أن الإعراب في لغتنا هو من أهم مشكلاتها، وأعسر موضوعاتها على الطلبة، وأنه من أسباب الصدِّ عنها، والعزوف عن تعلمها.

نعم لقد أفْزَعَتْهُم بعضُ الأصواتِ التي في أواخر مفرداتها، والتي لا بدّ منها في كلامنا شئنا أم أبينا؛ لأنَّ وصل المفردات بعضِها ببعضٍ لا بدّ له من أصوات تسهِّلُ سلاسةَ الكلام وانسيابَه، وسرعةَ نطق مفرداته، ولولا هذه الصويتات لتَقَطَّعَ الكلامُ، وَفَقَدَ ارتباطَهُ وسُرْعَتَه الّتي نعهدها في خطابنا.

إنَّ مفرداتنا بكلِّ ما فيها من أبنية وحركات وسكنات في وسطها وأواخرها، إنَّما هي من صنعنا وانتقائنا، وهي صورةٌ معبِّرةٌ عمَّا يجولُ في كَوَامِنِ أنفسنا من المعاني التي لا سبيل إلى إخراجها وإيصالها إلى غيرنا إلَّا بهذه الأصوات المؤلفة بتلك الكيفيات التي تعارف عليها أبناءُ كلِّ لُغَة من اللغاتِ.

فكما أنَّ لكل حرف مع نظرائه معنًى، فكذلك لكلِّ حركة وسكنة يحملها ذلك الحرفُ معنى، وليس أدلُّ على ذلك من باب البناء للمعلوم والمجهول، وباب التصغير، وباب الجمع المكسر، وغيرها من الأبواب التي لحركات البنية فيها أثرٌ واضح في تغيُّر المعنى.

إذاً فتلك الأصواتُ التي في أواخرِ الكلم التي ضقتم بها ذرعاً إنَّما شأنُها شأنُ حروفِ المَفردة وحركات بنيتها، نحن من ينتجها لتشترك مع غيرها من الحركات والسكنات والحروف في إعطاء المعنى الدقيق لكلّ مفردة دخلت في التركيب، فليس كلُّ المعنى لتلك الحركة كما يهوِّل بعضُهم، وإنَّما هي جزءٌ من بيان المعنى، ذلك الجزء الذي ينتظم مع غيره من القيود التي تحيط بالمفردة من كلِّ أقطارها ليتشكل من كلِّ تلك القيود ذاك المعنى الدقيقُ لتلك المفردة في ذلك الموضع من الجملة.

فالبنيةُ بصيغتها وتشكيل حروفها إنما هي تعبير دقيق عن المعنى الذي نقصده، فحروف الزيادة لكلٍّ منها مقصدٌ ومعنًى، والتضعيفُ له مقصدٌ ومعنًى، والحذف له مقصدٌ ومعنًى، فكلُّ صيغة تحمل في ثناياها حدودَ معناها ودلالتها.

والمفردات في انتظامها وترتيبها وتقديمها وتأخيرها، ذاك التأليف الذي نخرجه عفواً كما نظنُّ، إنَّما هو في حقيقته انعكاسٌ غيرُ مُدْرَكٍ لما دار في النفس من المعاني وأولوياتها قُبَيْلَ النطق بذلك التركيب، فكلُّ نطق لا بدّ أن يسبقه تأليفٌ ذهنيٌّ يفرضه طبيعة الحدث، وانتظام أحداثه، أو انتظامها بحسب مشاعرنا وميولنا.

فترتيب المفردات الذي يبدأ بالأسماء إنما يشير إلى اهتمامنا بتلك الأسماء، وأنها مدار الحديث، وأنها عمدة الكلام، والأمر ذاته ينطبق على المفردات التي تبدأ بالأفعال، فإنما هي إشارة بلا وعي في كثير من الأحيان إلى نقطة اهتمامنا بتلك الأفعال، وأنها مدار الحديث، وأن الفاعل إنما يأتي تبعاً لتلك الأفعال.

وحركات أواخر المفردات إنما هي جزء من هذا النظام الصوتي المتكامل في التعبير عن المعنى، فالحركة أنّى ارتبطت بالمفردة أكسبتها معنى تلك الحركة تقدمت أو تأخرت تلك المفردات، فالتقديم حسب المعنى قد يربك القارئَ أو السامعَ، فقد يختل عنده نظامُ الرتبة مع المعنى؛ لذا جاءت الحركاتُ لتزيلَ ذاك الارتباكَ، وتثبت لتلك المفردات ما تستحقه من المعنى، وقد أضاف إليها التقديم

والتأخير معنى جديداً كَمُنَ في النفس ليس له لفظ دال يبديه، فاستعان المتكلمُ بنظام ترتيب مفرداته للإخبار عنه.

وقد اجتهدت في هذا البحث على جمع شتات الإعراب والمعنى وبينت الترابط الوثيق بينهما؛ لذا جاء البحث على مبحثين تسبقهما مقدمة وتلحقهما خاتمة بالنتائج ومصادر البحث.

أسأله تعالى التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول

المعنى والإعراب

المعنى وشعور المتكلم:

كلُّ منظر وحدَث يراه الرائي يُحدث في نفسه أثراً إن شاء كتمه في نفسه، وأبقى أثره على ذاته، وإن شاء أبداه لغيره بصور شتى، إن شاء بتعابير في الجسم، أو بألوان الوجه، أو بأصوات مؤلفة، وكل هذه تعابير آنية مرئية أو مسموعة لا يدركها إلا من يرى ويسمع، فإن شاء ديمومتها ونقلها إلى الغائبين دوّن تلك الأصوات بحروف لغته، واستعان من أجل ذلك بكل ما توفره تلك اللغة التي اكتسبها سليقة من مجتمعه أو تعلم أسرارها من علمائها وأدبائها.

فكل صيغة مختارة، وكل ترتيب مختار، وكل حركة مختارة، ويشترك المجموع في رسم صورة ذلك الحدث ممزوجاً بشعور ذلك المتكلم ونظرته، فالأحداث قد يشترك في النظر إليها جمع من الناس، ولكن لكل منهم طريقته في التعبير عنها، وما اختلاف الطريقة إلا انعكاس لاختلاف شعور هؤلاء الناس إزاء تلك الأحداث.

فالحدث لن يكون مجرداً أبداً بل لا بدّ له من أن يمتزج التعبير عنه بشعور الرائي لينقله كما يراه هو، فانتقاء المفردة مثلاً معبر عن فكر صاحبه، وكاشف عن مكنونات نفسه، ووقفة سريعة إلى ما نسمع يومياً من وسائل الإعلام، وهي تغطي حدثاً واحداً يكشف لنا التباين الكبير في تغطية ذلك الحدث، وهذا التباين إنما نشأ من اختلاف وجهات النظر التي يتبناها كلّ فرد، فالحدث نفسه يصفه إعلاميّ بالجهاد، ويصفه آخر بالإرهاب، والجماعة نفسها يصفها شخص بالمجاهدة، ويصفها آخر بالخارجة عن القانون، والأمثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى.

إذا فالمعنى تلك الفكرة الكامنة في نفس صاحبها، أثارتها دواعٍ مختلفةٌ، وامتزجت حقيقتها بشعور صاحبها، فتهيَّأ للإخبار عنها، فلم يجد إلا اللغة وسيلة للتعبير عنها، واللغة بكل جزئياتها، صوتها، وبنيتها، ونظام ترتيب مفرداتها، كلها مسؤولة عن بيان تلك الفكرة، فالأديب اللبيب من وظَّف تلك التفاصيل في خدمة المعنى، وقصد بكل حرف وصوت وبنية وترتيب مقصدا يعين على تصوير الفكرة بأدق تفاصيلها.

الإعراب:

الإعراب تلك الحركات الصوتية التي اتخذت من أواخر الكلم محلاً لها، وهي جزء من لغة التعبير عند العرب، فينبغي أن يكون جزءاً أساساً في تأدية ما تحمله المفردة من معنى، بوصفه جزءا من اللغة المعبرة عن المعنى.

نعم إنّ حركات الإعراب جزء لا يتجزأ من منظومتنا اللغوية العربية، وقد استعملها العرب على هدى، فكانت جزءاً من نظام البيان العربي، استعمله العرب الأوائل، واستنبط قواعدَهُ النحاةُ من أساليبهم، ثم تفلسفوا في تلك القواعد وتوسَّعوا على مذاهب شتى بعضها مبالغ فيه، وكثير منها

مقبول يفيد إدراك أنواع التراكيب وفهم أسرارها.

والإعراب باقٍ تربّى مع المفردات ويحيا بحياتها، وجرى منها مجرى الروح من الجسد، ولا سبيل إلى إنكاره أو التخلي عنه، فـ ((الإعراب مخلَّد في كتاب الله، وحديث الرسول ﷺ، وتراثنا الفكري، وإذا لم نراعه فالواجب ألّا نسمي الكلام عربياً))[1].

وفَهْمُ الإعراب أيسرُ من تركه، لأنّ حركاتِ الإعراب واقعٌ لا نستطيع أن نتبرأ منه، لذا فإن فهم وظائفها أيسرُ علينا من التخبط في استعمالها على غير هدى، يقول العقاد: ((الإعراب أيسر في الفهم من إهمال الإعراب، لأنّ الحركة فيه تدل على معنى الكلمة خلافاً للكلمات المتشابهة في الحركات))[2].

لقد قيل: إن النحو هو الإعراب، وقيل عن الإعراب: إنه علم أواخر الكلم، فكأنَّ النحو هو علم أواخر الكلم، وقد رأى كثير من الأئمة أنَّ هذا القولَ قد تجاوزَ قدْرَ الحركاتِ وبالغَ في إعطائها أكثرَ ممَّا هي عليه في واقعِ الاستعمالِ، وأفرغَ النحوَ من روحه؛ إذْ قصره على حركات الأواخر، ولكنِّي أقول: إنّ هذه المبالغة، وأقرُّ أنَّها مبالغة، لها ما يبررها فهي مبنية على أسٍّ معنويٍّ متين، وفلسفة نحوية مفادها: أنَّ من أدرك الفرق بين الحركات، وما يترتب على ذلك من فروق معنوية، ومن أدرك معاني الوجوه النحوية المحتملة في كل تركيب، فقد أصاب لب النحو وروحه؛ لأنه أصاب المعنى الذي أقيم النحو لتصحيحه بتتبع أدلته من الحركات والسكنات، والبنى والهيئات، والحذف والزيادات.

((إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي صوت في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عمَّا في النفس من معنى، فيكون تغيُّرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة عنه.

فإذا قال المتكلم: الأسدُ، بالضمة، فإنَّ السامع يدرك أنَّه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إنْ قال: الأسدَ بالفتحة، فإنّ المعنى يتغيَّرُ إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد إبانته، فالتغيُّرُ في الحركة هو نتيجةٌ للتغيير في المعنى))[3].

الإعرابُ فرعُ المعنى:

إنَّ حركات الإعراب التي تتحرك بها أواخر الكلم لم تأت من ذاتها بل أتى بها المتكلم، وإتيانه بها مبنيٌّ على أساس مسبق كامن في النفس ألا وهو المعنى الذي يؤديه اللفظ في ذلك التركيب.

فالمعنى، بالنسبة للمتكلم، هو الذي أتى بحركة الإعراب المناسبة لوظيفة اللفظ في ذلك الموضع، وحركة الإعراب هي التي شاركت في تفسير وظيفة اللفظ في ذلك الموضع بالنسبة للسامع والقارئ، ((وإذا كان النحاة قد اتخذوا الإعراب وسيلة للإبانة عن المعنى، فالملموس أن الإعراب ذاته مفتقر إلى المعنى، أي لا بدّ من اتخاذ المعنى وسيلة للوصول إلى الإعراب، إذ لا يستطاع التوصل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلاّ عن طريق فهم المعنى العام للجملة، متمثلاً في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ، وقد اضطرهم هذا إلى قولهم الشهير: الإعراب فرع المعنى، وتوسلوا إلى ذلك بفكرة العامل النحوي))[4].

إنَّ حركات الإعراب من وسائل كشف المعنى التي يضمِّنُها المتكلمُ كلامه للإبانة عمَّا في نفسه، فالمعنى الذي يتضمَّنُه تركيبٌ مّا، لا ينكشف لسامعه أو قارئه، إلاّ إذا تكشفت معاني جزئيات هذا التركيب ابتداء من دلالة مفرداته مفردةً مفردةً، ثم

(1) المعنى والأعراب: 731/ 2.
(2) نقلا عن المعنى والإعراب: 526/ 2.
(3) الإعراب والمعنى في العربية: 15.
(4) نظام الارتباط والربط: 27.

انتظامها في التركيب، ثم اقترانها بالسابق واللاحق من المفردات، ثم ببيان رتبتها من النظم، وانتهاء بما تحمله أواخرها من دلائل معنوية عن طريق حركاتها.

إذاً فأوَّلُ واجبٍ على السامع لفهم المعنى هو تحصيلُ معاني المفردات؛ لأنها الأساس في توزيع الوظائف النحوية، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((فلا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أنْ تعرف معناه))[1].

ونحن نفترض أن السامع مدركٌ لمعاني الألفاظ مفردة، ثم معانيها مركبة في النظم، ثم دلائل أواخرها، فالإعراب يبين الوظيفة النحوية التي تقترن بالدلالة اللغوية للمفردات في أثناء انتظامها في التركيب، فمعاني المفردات اللغوية لا تكفي للكشف الدقيق عن المعنى العام للتركيب إلا إذا علمنا معه وظيفتها في التركيب من الفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها من وظائف التركيب، والوظيفة النحوية أشهر علاماتها هي حركات أواخر الكلم، فإذا ما أحسن السامع في توزيع الوظائف النحوية علمنا يقيناً أنه أصاب المعنى الدقيق للتركيب.

إذاً فمعرفةُ الإعراب هو بيانٌ وإعلانٌ لفهم المعنى، ((فحين نسأل التلميذ عن الإعراب، لا نريد الإعراب لذاته، ولكن نريد أن نعلم أَفَهِمَ المعنى أم لم يفهمه؟))[2].

((ومن هنا نشأت الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني، حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية، أو فلسفتها إنْ صح هذا التعبير))[3].

وظائف حركات الإعراب:

إن الحركات هي في الأصل أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وإن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية، فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام، إذ أن الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة، فقد استعان بهذه الحركات التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن، ولا يجمع بين ساكنين، ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة[4].

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية، فليس بعيدا أن العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيتين، المسند

(1) دلائل الإعجاز: 44.

(2) المعنى والإعراب: 867/ 2.

(3) اللغة العربية مبناها ومعناها: 18.

(4) فالنطق بساكنين يبطئها في الكلام، والنطق بأربع حركات يسرعها فيجعل الكلام غير مفهوم. نقل الزجاجي عن قطرب في علة الإعراب قوله: ((وإنما أعرب العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، ولا تذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان)) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي تح. مازن المبارك: 70، 159.

والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر، في الجملة الاسمية، والفاعل وفعله في الجملة الفعلية، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، كنائب الفاعل، أو ما شبه بالفاعل كاسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها، إذ أن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، بمثابة الشيء الواحد، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر أو تقديره.

والمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلًّا من شفتيه إلى الأخرى، ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين، كما أنه في ذكر المسند والمسند إليه تضام، إذ يضم كلا منهما إلى الآخر، ولا يقوم أحدهما إلا بضم الآخر إليه،

ولذا فمن لطائف ما ذكره بعض النحاة تلك العلاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية لحركات الإعراب، وإن كانت علاقة متخيلة أكثر منها واقعية، إذ أن الضمة يصاحبها ضم الشفتين، ورفعهما عن مكانهما، كما أنه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قدر.

كما أن الفتحة ربما تكون علامة تركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيتين، إذ إنك كلما أضفت شيئا إلى الجملة أضفت إليها معنى جديدا، فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة فإنه يفتح شفتيه وينصب حنكه العلوي على الحنك السفلي أو يركز عليه، فالارتكاز الناتج عن انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابق، فدلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت الحركة نفسها.

وقد تكون الخفضة علامة للمضاف إليه، لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرها إليها، فعندما تقول: كتاب محمد، فكلمة (محمد) جرت؛ لإضافة كملة كتاب إليها، وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف، وكذلك فأنت عندما تنطق صوت الكسرة فإنك تجر الحنك السفلي إلى أسفل[1].

وفي هذا المعنى يقول الرضي: ((وإنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسمي حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا.

وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحا، وحركة الاعراب نصبا.

وأما جر الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا، وحركة البناء كسرا، لان الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث، ثم: الجزم بمعنى القطع، والوقف، والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا))[2].

حركات الإعراب قرينة ضعيفة في إفادة المعنى:

إن ارتباط حركات الإعراب بالمعنى لا يعني أن الحركة الإعرابية وحدها قادرة على بيان المعنى بدقة، بل هي جزء يسير من أجزاء كثيرة تساهم في تشكيل المعنى في بعض الأحيان، وفي كثير من

(1) الإعراب والمعنى في العربية:17.

(2) شرح الرضي على الكافية: 69/ 1.

الأحيان لا تكون الحركة الإعرابية فاصلة بين المعاني، إما لعدم وجودها أصلا في المفردات التي لا تتحمل أواخر حركات إعرابية، وإما لاشتراكها في الدلالة على أكثر من وظيفة نحوية.

ثم إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات؛ فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

ثم إن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس[1].

يقول مصطفى حميدة: ((إن العلامة الإعرابية ليست قادرة وحدها على الفصل بين المعاني في كثير من الحالات، كما في الأسماء المقصورة، وحالتي الرفع والجر في الأسماء المنقوصة، وكما في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فضلاً عن ظاهرة تعدد المعاني النحوية التي تتخذ لها علامة إعرابية واحدة، كالرفع في المبتدأ والخبر والفاعل، والنصب في المفاعيل))[2].

الفرق بين إعراب المعنى ومعنى الإعراب:

أفدت هذا العنوان من بحث للدكتور خليل أحمد عمايرة[3]، وقد أعجبني ما يحمله من فلسفة نحوية دقيقة، إذ هو تفريق واضح بين قصد المتكلم، وفهم السامع، فإعراب المعنى بيان لما قصده المتكلم من كلامه، ومعاني الإعراب إنما هو فهم السامع لما احتمله كلام المتكلم من معان متنوعة، وفي هذا تفريق بين الفكر النحوي الذي تجره احتمالية الحركة الإعرابية، وبين المعنى الدلالي الذي يقصده المتكلم.

فالمعنى الذي يقصده المتكلم شيء، واحتمالية التركيب لمعان أُخَر شيء آخر، أجاز لنا أن نخوض في الحديث عنها غيابُ التنصيص على قصد المتكلم أولاً، واحتمالية ذلك التركيب لتلك المعاني ثانياً، فالمعنى الواحد لا يحتمل إلاّ إعراباً واحداً، أما تعدد الأوجه الإعرابية الذي يتحدث عنه النحاة في كثير من المفردات فهو معان جديدة يستنبطها النحوي من التركيب لاحتماليته أكثر من وجه إعرابي، فكلّ وجه يحتمله التركيب إنما هو معنى جديد يضيفه الشارح النحوي إلى النص قد لا يكون مقصوداً من قبل المتكلم الأصلي، ولكنه محتمل بسبب صحة معناه، ومناسبته لوجوه الإعراب المحتملة.

فإعراب المعنى إنما هو تبيين لما قصده المتكلم من كلامه باصطلاحات أهل النحو من الفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها، وأما معاني الإعراب فهو تفسير وبيان لكلّ معاني الوجوه النحوية المحتملة في التركيب، فإعراب المعنى الحقيقي لا يقطع به إلاّ صاحب النص؛ لأنه الأدرى بما قصد، أما معاني الإعراب فهي من إبداع النحاة وفكرهم المقيد بالتركيب اللغوي بعيداً عن نصّ المتكلم وقصده؛ فإذا ما وجد قصد المتكلم وتنصيصه بطلت معاني الإعراب المحتملة التي يبدعها قارئ النص النحويّ، وإذا ما ترك التنصيص ساح الفكر في محتملات التركيب من المعاني.

إذا فالإعراب الحقيقي هو الذي يبين معنى ما يريده المتكلم لا ما يريده المعرب، ((فالصناعة

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 231.
(2) نظام الارتباط والربط: 38.
(3) بحث منشور في مجلة التواصل اللساني: (م4/ع1، مارس: 1991م)، وقد طبع ضمن كتابه: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 217.

النحوية يجب أن تخضع للمعاني لا أن تخضع المعاني لها؛ لأن مقصود المتكلم واحد لا يختلف، وأما وجوه الإعراب فتحمل معاني متعددة، وهو عمل النحوي، ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده المعرب))[1].

احتمالية التركيب للإعراب وتزاحم المعاني:

إذا ارتقى النص بأسلوبه فمساحة المعنى غالباً تتسع وتتعدد بحسب طبيعة المتلقي، وكلما اتسع فكر المتلقي واحتمالية التركيب أثر ذلك في فهم النص، وكان جزءا من تشكيل معناه، وبدا ذلك جلياً في التحليل النحوي[2].

لنأخذ على هذه الفكرة مثلا من كتب التفسير تأمل قوله تعالى: ((**قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل من قبل وأن أكثركم فاسقون**))(المائدة 59):

ثم ارجع إلى نفسك واسألها علام عطف قوله: (وأن أكثركم فاسقون)؟

قال الزمخشري: ((فإن قلت علام عطف قوله: (وأن اكثركم فاسقون)؟

قلت: فيه وجوه منها:

أن يعطف على (أن آمنا)، بمعنى وما تنقمون منا الا الجمع بين إيماننا وبين تمردكم وخروجكم عن الإيمان، كانه قيل: وما تنكرون منا الا مخالفتكم حيث دخلنا في دين الإسلام، وأنتم خارجون منه.

ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف، أي: واعتقاد أنكم فاسقون.

ومنها: أن يعطف على المجرور، أي: وما تنقمون منا الا الإيمان بالله، وبما انزل، وبأن اكثركم فاسقون.

ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع أي: وما تنقمون منا الا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون.

ويجوز أن يكون تعليلا معطوفا على تعليل محذوف، كانه قيل: وما تنقمون منا إلا الإيمان؛ لقلة إنصافكم، وفسقكم واتباعكم الشهوات.

ويدل عليه تفسير الحسن: بفسقكم نقمتم ذلك علينا...

وعن نعيم بن ميسرة (وإن أكثركم) بالكسر.

ويحتمل ان ينتصب (وأن أكثركم) بفعل محذوف يدل عليه هل تنقمون أي ولا تنقمون (أن اكثركم فاسقون).

أو يرتفع على الابتداء والخبر محذوف أي: وفسقكم ثابت معلوم عندكم؛ لأنكم علمتم أنا على الحق وأنكم على الباطل إلا أنّ حب الرياسة وكسب الأموال لا يدعكم فتنصفوا))[3].

كل هذه المعاني ولدتها احتمالية التركيب لأكثر من إعراب، وهو صلاحية العطف على أكثر من متقدم، مع صلاحية المعنى لذلك، وعدم القطع بمعنى منها حتى لا نتألَّى على الله منزل الكتاب.

وانظر مثلا إلى جملة: ((جاء زيد ركضاً، إنّ من يتأمل في كلمتي جاء، وزيد من حيث المعنى المعجمي، والعلاقات النحوية (الرتبة، والتوارد، والعلامة الإعرابية، والصيغة الصرفية، والعلاقة بينهما...الخ) يتبين له أن جاء فعل ماض، وزيد فاعل، ولكن المشكلة في كلمة (ركضا) فإذا تأملنا في معناها وفي علاقتها النحوية ببقية عناصر الجملة استدعى ذلك قواعد المفعول المطلق وقواعد الحال، التي في أذهاننا، إذ يتبين لنا أن كلمة ركضا يصلح فيها وجه المفعولية المطلقة للفعل جاء، لأن دلالته تشمل دلالة فعل المصدر ركضا، ويجوز في هذا

(1) المعنى والإعراب: 1/ 313.

(2) المعنى والقواعد النحوية: 531.

(3) الكشاف: 2/ 260.

الاسم أن يكون مفعولا مطلقا لفعله المحذوف، أي: يركض ركضا، كذلك يصلح فيه أن يعرب حالا، وإن كان مصدرا؛ لأنه يكون بمعنى اسم الفاعل (راكضا)، إذن غموض بعض العناصر التركيبية في سياق الجملة أدى إلى تعدد في فهم تلك العناصر أثَّرَ في معنى الجملة جزئيا، وبقي المعنى الأساسي لها ثابتا، ففي الوجه الأول قصد لبيان نوع المجيء، وفي الوجه الثاني تركيز على هيئة الفاعل (يركض ركضا)، أما في الوجه الثالث فهناك تركيز على هيئة الفاعل ولكنه لا يقوى مثل سابقه؛ لأنه لا يؤدي إلى تقدير جملة، بل اكتفى بأن جعل (ركضا) بمعنى (راكضا)، وهذه الأوجه الثلاثة لا تؤثر في معنى الجملة الأساسي، ولكنها تؤثر في بعض عناصره الجزئية، وقد راعى النحاة هذا الأمر، كما تبين لنا، حين ذكروا ما يحتمله تركيب الجملة من أوجه، ويبدو أنهم استمروا في منهجهم، كلما واجههم شيء من ذلك))[1].

مما تقدم نرى أن الغموض الحاصل في البنية التركيبية بسبب احتمالية المعنى لبعض الجمل قد كان السبب الرئيس في تعدد الآراء، ((فالغموض كما هو معروف ظاهرة عالمية قد تمس بعض الجمل في بنيتها التركيبية في أي لغة من اللغات الإنسانية، ويبدو أن العربية ينطبق عليها هذا الأمر أحياناً؛ لأن هناك بعض الجمل فيها شيء من الغموض يعود إلى عناصرها التركيبية، وحين يقوم النحاة بتحليلها يراعون هذا الأمر، فيستحضرون أكثر من نمط ليقيسوا عليه))[2].

ويقول تمام حسان عن اختلاف النحاة في إعراب (ما) التعجبية: ((رأينا أن النحاة اختلفوا فيها بين أن تكون: أ-نكرة تامة بمعنى شيء. ب-استفهامية. ج-معرفة ناقصة بمعنى الذي. د-نكرة ناقصة وبعدها صفة.

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم، وأنها مبتدأ، والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالة ليرى أن المعاني المتعدد لهذا المبنى هو المقصود. ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة))[3].

دعني من (يجوزُ) والزم صحيح الإعراب:

بالتأويلات والتخريجات تزاحمت الآراء في مسائل النحو ففي كل مسألة قولان بل أقوال، وفي كل مشكلة رأيان بل آراء، واهتزت القواعد من هذا الاضطراب الذي تورط فيه البصريون، وسار على دربهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون.

هذا ولم يضق بهذه التأويلات المتعلمون فحسب بل شاركهم في ذلك الخلفاء والأمراء؛ لأن اللغة يجب أن تبتعد عن ميادين التأويلات والتخريجات حتى لا تضطرب المعاني وتختلط الأفكار؛ لأن الإعراب فرع المعنى كما يقولون.

حدث أحمد بن يحيى ثعلب قال: كان ابن قادم مع إسحاق بن إبراهيم المصعبي فكتب كاتبه ميمون بن إبراهيم كتاباً إلى المأمون فيه: وهذا المال مالاً يجب على فلان، فخط المأمون على (مالاً) ووقع بخطه على حاشية الكتاب: أتكاتبني بلحن يا إسحاق؟ فاشتد ذلك عليه، فحدثني ابن قادم قال: أتاني ميمون فقال: اللهَ اللهَ فيّ، احتل لي، فحضرت فسألني إسحاق عن الحرف فقلت: الوجه، وهذا المال مالٌ، ومالاً يجوز على تأويل؛

(1) المعنى والقواعد النحوية: 527.

(2) المعنى والقواعد النحوية: 526.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 180.

لأخلص الكاتب.

فقال: اسحاق لكتابه، قد عفوت عنك، فدعني من يجوز والزم صحيح الإعراب[1].

وبمثل هذا القول نقول: لا تكثروا من التخريج والتأويل في الإعراب، واقصدوا غرض المتكلم إن كان ظاهرا، وقاربوا وسددوا إن كان محتملا، وإياكم والتكلف والبعد فإنه ما دخل في شيء إلا شانه.

المبحث الثاني

الإعراب والصناعة النحوية

النحو وصناعة الإعراب:

لا بد من كلمة تمهيدية تُهَيِّئُ الفكر للدخول في الصناعة النحوية، فعلم النحو ارتبطت قواعده بحركات الأواخر عند كثير من المؤلفين والقراء والدارسين، فلا بد من بيان ماهية هذه الصناعة أولاً، ثم الخوض في منزلة علم الإعراب منها ثانياً، فأقول في بيان حقيقة الصناعة النحوية: لقد قيل في حدّ النحو أقوال منها:

قال ابن جني: النحو: ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره))[2].

وقال السكاكي: إن النحو ((معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً))[3].

وقال ابن حزم: إن النحو ((ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام الذي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ))[4].

والمشترك بين ما تقدم من التعاريف وغيرها مما لم نذكره أن النحو أقيم لتأدية المعنى على الوجه الصحيح الذي نطقت به العرب، فبناء الألفاظ، وترتيب الكلام، ومعرفة كيفية التركيب، ومعرفة تشكيل الأواخر كلها من النحو، ومراعاتها جميعا يكفل لنا صحة المعنى.

إذا فالنحو في الكلام كالروح من الجسد، وكالقلب من الجسم، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: ((والنحو من اللغة كالقلب من الجسم الإنساني، كما يقول تشومسكي، وإذا كان القلب يمدّ الجسم الإنساني بالدّم الذي يكفل له الحياة، فإنّ النحو يمدّ الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة، ويحدد لها عناصر هذا المعنى))[5].

صنعة الإعراب:

إن علم الإعراب نشأ ابتداء من تغير حركات أواخر الكلم بحسب تغير المواقع والمعاني التي تحملها المفردة في التركيب، ولكي يستقيم هذا العلم لا بد أن يسري على جميع المفردات، ولكن ليس كل مفردات العربية متغير الأواخر؛ لذا جرى تقسيمه إلى معرب ومبني، فمتغير الحركة هو المعرب، وثابتها هو المبني...

ثم لاحظ النحاة أن بعض المفردات فيها حروف متغيرة ضارعت الحركات في مواضعها فقالوا بأنها نائبة عنها دالة عليها، ثم لاحظوا أيضا أن حذف حروف من بنية المفردة قد التزمته العرب في بعض المواضع فقالوا بأن الحذف ناب عن الحركة في الإعراب...

ثم لاحظوا أيضا أن من المفردات ما لا يتحمل حركة أصلاً فقالوا بالإعراب المقدر...

ثم لاحظوا أن من الجمل ما يقوم مقام المفردات في أداء المعنى فقالوا بالإعراب المحلي...

وهكذا فإن مبدأ الإعراب عند النحاة هو

(1) أدب الكتاب للصولي: 129.
(2) الخصائص: 34/ 1.
(3) مفتاح العلوم: 33.
(4) الأحكام في أصول الأحكام: 693/ 2.
(5) النحو والدلالة: 19.

الحركة المتغيرة المرتبطة بالمعنى عند العرب، ثم حملهم شغفهم بالمعنى على الاعتناء بعلامته، فكان لكل مفردة نصيبها من علامات الإعراب؛ لأن كل مفردة لا بد لها من معنى فلا بد لها من علامة إن ظهرت فهي وسيلة الإعراب، وإلا فالاجتهاد في تقديرها واختيار المعنى المناسب لها.

لذا فأقول مفصلاً: إن أقسام الإعراب ثلاثة أنواع[1]:

أولاً: الإعراب الظاهر:

ويدل عليه بثلاث وسائل:

الوسيلة الأولى: الحركة:

والوسيلة الثانية: الحرف، وهو في ثلاثة أبواب اسمية: المثنى، والجمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

وثبوت النون في باب الأفعال الخمسة.

والوسيلة الثالثة: الحذف، وهو على نوعين: حذف حركة، أو حذف حرف. وهو خاص بإعراب الأفعال، الذي قال النحاة فيه: إن إعرابه غير حقيقي.

ثانياً: الإعراب التقديري:

والمقدر كله لا علامة إعرابية فيه بل هو من تقدير النحاة بحسب نظائر المفردة مما يحتمل العلامة من المفردات الأخرى.

والذي يقدر فيه العلامة هو معتل الآخر، والمضاف إلى ياء المتكلم، لذا فعلل التقدير بحسب نوع المفردة ثلاثة: علة تعذر فيما آخره ألف من المفردات المعتلة، وعلة ثقل فيما آخره واو أو ياء من المفردات المعتلة، وعلة اشتغال محل بما آخره ياء متكلم من المفردات.

ثالثاً: الإعراب المحلي: وهو في نوعين:

1- **محل الجمل.**

2- **محل المفرد المبني.**

والمحلي كله ليس فيه علامة إعرابية دالة، لكن تلك المفردات التي فيها حركات لم تتغير، وتلك الجمل التي لها حركاتها الخاصة، ولكنها قامت مقام المفردة في تأدية المعنى، أخذت حكمها في الإعراب لقيامها مقامها في المعنى لذا أعطيت لها الحركة المقدرة تبعا لمحالها من التركيب، فمعنى كل مفردة مبنية، وكل جملة حلت محل المفردة هو الذي يحدد علامتها الإعرابية المقدرة في عرف النحاة.

إذا فمبلغ الصنعة الإعرابية واضح في كثير من المفردات التي ليس فيها علامة إعرابية ظاهرة، بل هي صنيعة التقدير والقياس على غيرها من المفردات.

يقول تمام حسان بعد عرضه لأنواع الإعراب: ((ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن.

وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها))[2].

من الذي يعمل الإعراب في مفردات لغتنا؟

قديما قال ابن جني عن عامل الإعراب: ((وإنما قال النحويّون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ؛ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه،

(1) ينظر: جامع الدروس العربية:20، و اللغة العربية معناها ومبناها (جدول الإعراب): 206

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 207

كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرِه، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لـمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح))[1].

وتفلسف ابن مضاء كثيرا ليحذف من النحو فكرة العامل، فقال: ((وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع))[2].

ثم إنه بعد أن أبان فساد نظرية العامل بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات[3].

((قد تبدو فكرة المتكلم هذه مقبولة للوهلة الأولى إلا أن التروي في تمحيص هذه الفكرة يكشف عن أن المتكلم لا حيلة له في التصرف أو الابتداع أو التأثير فيما يتعلق بقوانين المبنى في اللغة التي يتكلم بها، كقوانين العلامات الإعرابية والمطابقة ومبنى الصيغة والرتب المحفوظة والأداة وغيرها، فهو لا يملك إلا طاعتها، إذ ليس له أن يتبع هواه فيستبدل بالرفع النصب للفاعل، أو يبتدع قوانين جديدة تنقض مطابقة النعت للمنعوت مثلا إلا أن يتفق مع جماعته اللغوية فيما يريد أن يقترفه، فإن لم يفعل، ولن يفعل وقع في شرك آفة الأداء اللغوي الكبرى، وهي اللبس، أو ربما صار كلامه لغوا، وفي كلتا الحالتين يخفق ذلك المتكلم في إبلاغ المتلقي بما في نفسه، وهذا جزاء خروجه على قوانين الجماعة اللغوية))[4].

نعم نحن لا ننكر أن الرفع والنصب والجر من عمل لسان المتكلم، لكنه تابع وليس بمبتدع، فهو محكوم في عمله هذا بالقواعد النحوية للجماعة اللغوية، وليس حرا في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد، بل إن هذه الحركات تجلبها العوامل المختلفة تبعا لاختلاف المعاني، وهذه العوامل ليست طبيعية، بمعنى أن المتكلم يستطيع إغفالها، فإن فعل فهو حين ذاك يكون قد اضطرب في المعنى وخالف قواعد الجماعة اللغوية[5].

المفاضلة بين كون العامل المتكلم أو العامل النحوي:

في واقع لغتنا حركات وحروف تتبدل وتتغير كلما تغير المعنى، فلا يعنينا كثيرا أن نتجادل فيمن تسببت بها أهو المتكلم، أو عامل النحاة؟

إن ذاك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب عامل النحاة بنوعيه، المعنوي واللفظي، ونصرف النظر عن فكرة عمل المتكلم في مفرداته؛ ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على متعلم اللغة، والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسياً، ويدركه إن كان معنوياً، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة، يرى الفعل أمامه فيرى أنه يتطلب فاعلا مرفوعا، وقد يتطلب مفعولا به أو

(1) الخصائص: 110/ 1.
(2) الرد على النحاة: 87.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 185.
(4) نظام الارتباط والربط: 40.
(5) ينظر: ظاهر الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن لكريم: 75.

أكثر، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعا أو منصوبا، بحجة أنه فاعل أو مفعول، ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلا يحتاج إلى مجرور، فيجر الاسم بعدهما، ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما... وهكذا، فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما، وكأن هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب، ورائد لا يضلل.

أما العامل المتكلم فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلا ينطق اللغة العربية بفطرته، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة، ولا علامات يستوحيها الضبط ويستبينها ما يتطلبه المقام من حركة دون حركة، ومن ضبط دون آخر، وهو في كل ذلك تابع للجماعة مقيد بنظامها طبع لسانه على ما نشأ عليه، فلا يطاوعه إلى غيره.

فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملا وتطبيقا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها إنما هو المتكلم، ما في ذلك شك، ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي، والضرر لا أثر له.

إنما الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألوانا من القوة، وصنوفا من المزايا تجعله يتحكم بغير حق في المتكلم، ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقا خاصة في التعبير تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلص أو مما جاء به التنزيل الحكيم[1].

من وضع القوانين النحوية؟

إن وظيفة القوانين النحوية للغة ما هي تعيين محددات الصحة النحوية لتلك اللغة[2]، وتلك القوانين النحوية إنما جعلتها الجماعة اللغوية قرائن لفظية تعين على إبراز المعنى، ((وهي وإن كانت قيوداً فهي موضوعة لخدمة المتكلم، وإعانته على غايته، وهي البيان والوضوح))[3].

إذا فقوانين اللغة هي من صنع المجتمع لا من صنع النحاة، ((وحين يضيق بعض العامة من أبناء اللغة ذرعا بقوانين المباني في لغتهم يقولون: إن القيود التي وضعها النحاة تحد من حريتنا في التعبير عن المعاني، وهم بهذا يتهمون النحاة ظلما بوضع تلك القوانين، والنحاة أبرياء من تلك التهمة ولا شك، فالجماعة اللغوية هي المسؤولة عن وضعها والاتفاق عليها، ولم يخرج دور النحاة عن اكتشاف تلك القوانين ووصفها للناس ليعينوهم على الكلام الصحيح، والنحاة أنفسهم لا يملكون أن يغيروا من نظام اللغة شيئا ولا أن يبتدعوا فيه بدعة، وشأن عملهم هذا شأن اكتشاف الكهرباء مثلا، فهي مكتشفة لا مخترعة، إلا أن الفرق هنا أن اللغة ذات طابع تجريدي، وأن قضاياها خلافية، وأن ما قام به النحاة كان محض اجتهاد، فهو قابل للمناقشة في كل قضية من قضاياها))[4].

وظيفة النظام النحوي في الجملة:

إن الجملة سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينهما لتؤدي في النهاية المعنى الواحد المنشود، وأساس هذا التفاعل التركيب النحوي، إذ لولا

(1) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 86-85.
(2) ينظر: نظام الارتباط والربط: 41.
(3) نظام الارتباط والربط: 55.
(4) نظام الارتباط والربط: 56.

التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة، وكل انفصال وخلل في هذا التركيب سيكون له نصيب من الانفصال الدلالي[1]؛ ((ولذلك كان سبيل التركيب النحوي لأمن الانفصال بين المعاني أن يلتزم بالعلاقات الدلالية التلاؤمية، وأن يوجد القرائن التي تعين على إبرازها، وما العلاقات النحوية السياقية إلا وسيلة ذكية أوجدتها اللغة لإبراز العلاقات الدلالية التجريدية في صورة تركيب))[2].

إذا فالتركيب النحوي هو الوسيلة المباشرة التي أعدتها اللغة لإنشاء المعنى الدلالي للجملة.

وإن النظام هو صاحب السلطان على سائر الأنظمة في اللغة، وذلك لأنه النظام التركيبي الوحيد فيها، فهو المسؤول عن بناء الجملة بحيث تؤدي معنى واحداً، بل إن اللغة لم تنشئ سائر الأنظمة إلا من أجله، فهي جندت النظامين الصوتي والصرفي ليصوغا له صيغا متعددة الاحتمالات في الاستعمال النحوي، ثم استودعت المعجم تلك الصيغ لتكون رهن إشارة النظام النحوي حين يطلبها[3].

((ومن هنا كان على النظام النحوي أن يلتزم بقوانين العلاقات التلاؤمية الدلالية، وهي قوانين عالمية خاضعة لمنطق الأشياء في عالم الخبرة، بالإضافة إلى التزامه بقوانين علاقاته السياقية التي وضعها لإبراز العلاقات التلاؤمية، ثم عليه من بعد ذلك إيجاد القرائن اللفظية التي تعين على إبراز علاقاته السياقية.

ولما كان النظام النحوي هو المسؤول الوحيد أمام اللغة عن إبراز معنى واحد فحسب تفيده الجملة كان عليه أن يجعل الارتباط بين مكونات الجملة قويا، وإلا تصدع بناء الجملة أو انشطر، وانفصم المعنى الدلالي الواحد أو تعدد، فالجملة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات متماسكة، إذا انتزعنا منها حلقة أو اختل التماسك عند حلقة من حلقاتها لسبب من الأسباب، أصبح لدينا سلسلتان اثنتان تستقل إحداهما عن الأخرى))[4].

هل نحتاج إلى الصناعة النحوية؟

قد يقول قائل: إننا نتكلم العربية الدارجة فيما بيننا، ويفهم بعضنا على بعض بلا إعراب للأواخر إذا فلا قيمة واقعية لهذا العلم الذي شغل به الناس، وأمضوا فيه أعمارهم تعلما وتعليما، وهو مع ذلك علم نظري عسير لا مجال لتطبيقه.

فأقول: إن هذا القول قد قصر النحو على أواخر الكلم، وتناسى القواعد النحوية التي تشكل بموجبها كلام المتكلم، إن علم أواخر الكلم من الحركات والسكنات جزء يسير من النحو، أما علم النحو في الحقيقة فهو نظرية الربط بين عالم الأفكار الذهنية مع عالم الأصوات المادية[5]؛ فالحاجة إليه باقية ما دام هناك فكر وشعور بحاجة إلى إخراج وتعبير.

إن الإبداع النحوي، يربط بين النظام الثابت والأداء المتغير، فهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال[6].

إذاً ((النحو غير الألفاظ في ذاتها، وغير الألفاظ في اجتماعها، ولكنه في الالتحام الحاصل بينها))[7].

يقول محمد حماسة عبد اللطيف: ((إن النحو العربي قديم، هذه حقيقة، وهو مرتبط بالفصحى التي قعد لها في مبدأ نشوئه ومراحل اكتماله، هذه

(1) ينظر: نظام الارتباط والربط: 135.
(2) نظام الارتباط والربط: 136.
(3) ينظر: نظام الارتباط والربط: 131.
(4) نظام الارتباط والربط: 132.
(5) ينظر: النحو والدلالة: 31.
(6) النحو والدلالة: 28.
(7) العربية والإعراب: 50.

حقيقة أخرى، والحاجة إليه باقية ما بقيت الفصحى التي قعد لها. ومستوى العربية الفصحى، برغم كل شيء، يعيش بيننا في مظاهر مختلفة لا نستطيع، بل لا نرضى، أن نتخلى عنه، وإذن تكون العودة الواعية إلى النحو العربي القديم دائما ضرورية، وتكون محاولة النظر إليه من زوايا مختلفة مطلوبة تجلية وكشفا، وإعادة تصنيف إذا كان ذلك مطلبا ضروريا وغاية ملحة، ومهما ألبسنا النحو القديم ثوب الجدة والمعاصرة فلن يغير ذلك منه شيئا ما دام أسلوب تناوله لا يتغير وظروفه الخاصة))[1].

يقول الدكتور محمد محمد يونس: ((وهكذا فإن ما سبق يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) في رده على متى بن يونس (ت 328هـ) حين بادر هذا الأخير، في مناظرة لهما، بقوله: (يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان)، فرد أبو سعيد: أخطأت، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى رصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ أو الفساد في المتحركات))[2].

النحو الشكلي وحقيقة الصناعة النحوية:

إن حقيقة النحو هو الربط والإسناد الحاصل بين مفردات الكلم القائم على أساس المعنى، أما حركة الإعراب فهي في الحقيقة حصيلة الإسناد، فعلم المعنى هو لب النحو، وحركات الأواخر أبواب خارجية للولوج إلى المعنى، ونحاة أواخر الكلم قد شغلتهم حركات الأواخر عن جواهر الإسناد والمعاني، فهم كحراس دار قاموا على بابها، بينما لب الدار صار نهباً لغيرهم.

يقول محمد حماسة عبد اللطيف: ((إنّ النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشددون في الحراسة، على حين اعتُلِيَت الأسوار من الخلف وأُخذ كل شيء تقريباً))[3].

إن النحو هو علم نظم المفردات على هدى، يقول عبد القاهر: ((واعلم أنّك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علماً لا يعترضُه الشكُّ أنْ لا نظمَ في الكلمِ ولا ترتيبَ حتى يَعْلقَ بعضُها ببعضٍ ويُبْنى بعضُها على بَعض وتُجعلَ هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهلُهُ عاقلٌ ولا يخفى على أحدٍ منَ النّاس . وإذا كانَ كذلك فبنا أن ننظرَ إلى التَّعليق فيها والبناءِ وجعلِ الواحدة منها بسببٍ من صاحِبَتِها ما معناهُ وما محصولُه .

وإذا نظرنا في ذلك علمنا أنْ لا محصولَ لها غيرُ أن تعمدَ إلى اسمٍ فتجعلُه فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمدَ إلى اسمينِ فتجعلُ أحدَهُما خبراً عنِ الآخر، أو تُتبعُ الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفةً للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيءُ باسم بعدَ تمام كلامِكَ على أن يكونَ الثّاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أو تتوخَّى في كلامٍ هو لإثباتِ معنىً أن يصيرَ نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخِلَ عليه الحروفَ الموضوعةَ لذلك أو تريدَ في فعلينِ أن تجعلَ أحدَهُما شرْطاً في الآخر فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوع لهذا المعنى أو بعدَ اسمٍ منَ الأسماءِ التي ضُمَّنت معنى ذلك الحرف – وعلى هذا القياس.

وإذا كانَ لا يكونُ في الكلمِ نظمٌ ولا ترتيبٌ إلا بأنْ يصنعَ بها هذا الَّصنيعَ ونحوَهُ وكان ذلك كلُّه مما لا يْرجعُ منه إلى اللفظِ شيءٌ ومما لا يُتصوَّرُ أن

(1) النحو والدلالة: 21.

(2) المعنى وظلال المعنى: 302.

(3) النحو والدلالة: 28.

يكونَ فيه ومِن صفتهِ – بانَ بذلك أنَّ الأمرَ على ما قُلناه من أنَّ اللفظَ تِبْعٌ للمعنى في النَّظم وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطقِ بسبب ترتُّبِ معانيها في النَّفس وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك))[1].

لا تصور للكلام بلا معاني النحو:

إن النحو تعليق الكلم بعضه ببعضه برباط المعنى، ((والتعليق بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها، أما الكلمات الحرة أو المستقلة فلن تكون كذلك))[2].

وأهم وسائل التعليق الإسناد ولو تجرد الكلام منه لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها كما يقول الزمخشري[3].

يقول عبد القاهر: ((ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله: مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك.

وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

(من قفا حبيب ذكرى منزل) ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟

واعلم أني لست أقول: إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول: إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها))[4].

ويقول جاكوبسون فيما نقل عنه محمد حماسة عبد اللطيف: ((إذا تخطت الجملة القواعد النحوية، فإنها تتحول إلى كلمات متجاورة، ذلك لأن العلاقة وثيقة بين اللفظ والمعنى))[5].

ويقول هيجو الفرنسي لشعراء لغته: ((اتركوا النحو بسلام))[6]، وفي ذلك إشارة إلى سلامة شعرهم ما سلم النحو لهم؛ لأنه رباط المعنى فإذا تخلوا عن هذا الرباط تبعثر المعنى وضاع بين المفردات اللغوية.

الخاتمة

بعد أن طوفنا كثيرا بين المعنى والإعراب وصنعة النحاة فإننا يمكن أن نبرز أهم ما كشف عنه هذا البحث، بالنقاط الآتية:

1. إن الارتباط وثيق بين المعنى والإعراب، فالمعنى يجلب الإعراب بالنسبة للمتكلم، والإعراب أثر يبين المعنى بالنسبة للسامع.

2. إن حركات الإعراب وإن كانت من إحداث المتكلم فليس له حرية اختيارها، وإنما هو محكوم بقواعد الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، ونحن لا ننكر أن الرفع والنصب والجر من عمل لسان المتكلم، لكنه تابع وليس بمبتدع، وليس حرا في أن ينصب أو يجر أو يرفع كيفما يريد.

3. إنَّ مفرداتنا بكلِّ ما فيها من أبنية وحركات

(1) دلائل الإعجاز: 55.
(2) النحو والدلالة: 12.
(3) النحو والدلالة: 13.
(4) دلائل الإعجاز: 410.
(5) النحو والدلالة: 11.
(6) النحو والدلالة: 11، هامش 1.

وسكنات في وسطها وأواخرها، إنَّما هي من صنعنا وانقائنا، وهي صورةٌ معبِّرةٌ عمَّا يجولُ في كَوَامِنِ أنفسنا من المعاني، وحركات أواخر المفردات إنما هي جزء من هذا النظام الصوتي المتكامل في التعبير عن المعنى.

4. إن الإعراب تلك الحركات الصوتية التي اتخذت من أواخر الكلم محلاً لها، هي جزء من لغة التعبير عند العرب، فينبغي أن يكون جزءاً أساساً في تأدية ما تحمله المفردة من معنى، بوصفه جزءا من اللغة المعبرة عن المعنى.

5. إن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعني أن الحركة الإعرابية وحدها قادرة على بيان المعنى بدقة، بل هي جزء يسير من أجزاء كثيرة تساهم في تشكيل المعنى.

6. إن تعدد الأوجه الإعرابية الذي يتحدث عنه النحاة في كثير من المفردات هو معان جديدة يستنبطها النحوي من التركيب لاحتماليته أكثر من وجه إعرابي، والإعراب الحقيقي هو الذي يبين معنى ما يريده المتكلم لا ما يريده المعرب.

7. إن حقيقة النحو هو الربط والإسناد الحاصل بين مفردات الكلم القائم على أساس المعنى، أما حركة الإعراب فهي في الحقيقة حصيلة الإسناد، فعلم المعنى هو لب النحو، وحركات الأواخر أبواب خارجية للولوج إلى المعنى، ونحاة أواخر الكلم قد شغلتهم حركات الأواخر عن جواهر الإسناد والمعاني.

8. مفتاح الإعراب هو الكشف عن علاقات الارتباط المعنوي بين أجزاء الجملة، وأصعب القرائن هو الكشف عن قرينة التعليق.

9. إذا أردت الإعراب فابحث عن المعنى الرئيس في الجملة، واعلم أنّ أي معنى مركب لا بدّ له من عنصرين، وهذان العنصران لا بدّ لهما من رباط الإسناد، فكلّ جملة تامة لها عنصران رئيسان فقط، وكلّ ما سواهما هو متعلقات لهذا الإسناد تخصصه أو تقييده بشكل مّا، وكلّ متعلَّق من توابع الجملة لا بدّ له من عنصر يتعلق به من العنصرين الرئيسين.

المصادر

1. الأحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري (ت: 456هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، وقدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
2. أدب الكتاب: الصولي، أبو بكر محمد بن يحى (المتوفى: 335هـ)، عنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري، ونظر فيه علامة العراق: السيد محمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية بمصر، المكتبة العربية ببغداد، 1341هـ.
3. الإعراب والمعنى في العربية: م.م. زينب جمعة جامعة بغداد كلية الإعلام. (البحث موجود على شبكة الانترنت، ولم يبين مكان نشرة).
4. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 337 هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ=1986م.
5. التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
6. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني راجعه: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط18، 1405هـ=1985م.
7. الخصائص: ابن جني: عثمان بن جني، ت392هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار

الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
8. دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاوي، مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب، وهو منشور في المكتبة الشاملة، ومرقم آليا.
9. دلائل الإعجاز دلائل الإعجاز: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت471هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط5، 1424هـ=2004م.
10. الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، نشره وحققه: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ=1947م.
11. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأُشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ= 1998م.
12. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت686هـ)، تحقيق أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس - ليبيا، 1395هـ=1975م.
13. ظاهر الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن لكريم: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
14. العربية والإعراب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
15. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت538هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط1، 1418هـ-=1998م.
16. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 1427هـ=2006م.
17. المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: د. خليل أحمد عمايرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م.
18. المعنى والأعراب عند النحويين ونظرية العامل: د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ط1، 1391هـ=1982م.
19. المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية: د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.
20. المعنى والقواعد النحوية: إعداد: د. محمود حسن الجاسم ، مجلة جامة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع 32، ذو الحجة، 1425هـ.
21. مفتاح العلوم: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، (ت626هـ)،ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1407هـ=1987م.
22. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ=2000م.
23. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
24. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1400هـ= 1980م.